استثمار الخلاف النحوي في تسهيل اللغة العربية

إعداد الدكتور: صالح محمّد ضو الشريف

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة طرابلس – دولة ليبيا

رقم الهاتف: 00218926605080 البريد الالكتروني: alshrif1965@gmail.com

---

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

الاختلاف بين البشر من الأمور الْبَدِيهِيَّة؛ فالناس مختلفون في مناحٍ شتى؛ وذلك يرجع إلى أسباب كثيرة، منها البيئة التي نشأ فيها الشخص، والمؤثّرات التي تسلّطت عليه في تلك البيئة، فأثّرت في نهج تفكيره؛ وقد أخبر القرآن الكريم عن حقيقة الاختلاف، وأنّه أمر واقع بين البشر؛ بسبب ما منحهم الله من حريّة الاعتقاد والاختيار، فقال عزّ من قائل: ﴿ **وَلَو شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾ [1].

ويعدّ الاختلاف في مجال الثقافة والعلم، إذا كان صادراً بدافع الوصول إلى الحقائق، من الأمور المحمودة؛ فالعالم مهما كان شأنه في ميدان العلم لا يدعي لنفسه العصمة والكمال؛ فهذا الإمام مالك لمَّا أراد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أن يلزم المسلمين في جميع الأمصار بما دوّنه الإمام مالك في الموطأ فأجابه الإمام بقوله: ((لا تفعل؛ فإنَّ الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كلُّ قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا به من اختلاف الناس أصحاب رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - وغيرهم؛ فدع الناس وما هم عليه، وما اختار كلّ أهل بلد منهم لأنفسهم)) [2].

ويروى عن مالك - أيضاً - أنّ هارون الرشيد شاوره في أن يعلّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فأبى مالك ذلك؛ لأنّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع، وتفرّقوا في البلدان، وكلّ عند نفسه مصيب [3].

ولم يشذّ علماء النحو عن هذه القاعدة؛ فقد كان كلّ منهم يقول بما يراه صواباً، وما أدّاه إليه اجتهاده؛ فهو غير ملزم بتقليد رأي رأى غيرَه صواباً، يقول يونس بن حبيب: ((لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كلّ شيءٍ كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كلّه في العربية، ولكن ليس من أحد إلاَّ وأنت آخذ من قوله وتارك)) [4].

وكان لرغبة العلماء في الوصول إلى الحقائق دور مهمّ في ظهور الخلاف، ووقوع بعض المناظرات والمناقشات العلميّة للاستفادة والوصول إلى الحقائق، ومن أمثلة ذلك ما دار بين الأخفش وأستاذه سيبويه، قال أبو العباس المبرّد: ((كان الأخفش أكبر سنًّا من سيبويه وكانا جميعاً يطلبان، قال فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنَّما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال له سيبويه: أتراني أشكّ في هذا)) [5].

ومن ذلك - أيضا - أنَّ عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنَّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنَّك تجيز: ليس الطيب إلاَّ المسكُ - بالرفع - فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلاَّ وهو يرفع، ثمَّ أرسل أبو عمرو تلميذين يسألان أعراباً حجازيين وأعراباً تميميين، فنطق الأعراب بما قال

أبو عمرو، فلمَّا سمع عيسى ما وصل إليه الرجلان من أقوال الأعراب أخرج خاتمه من يده، ثمَّ قال لأبي عمرو: لك الخاتم، بهذا والله فقت الناس [6]. فلم تكن نتيجة هذه المناظرة إلاَّ إكباراً من عيسى لأبي عمرو واحتراماً له.

وهكذا كان الخلاف في البداية يجري في صورة تصويبات لما يقع فيه النحويّ وملحوظات لا أثر لوجود العصبية فيها، والمطّلع على كتاب سيبويه يرى فيه جملة من مسائل الخلاف من أجل الوصول إلى الحقائق، سواء بينه وبين شيخيه الخليل ويونس، أم بين الشيخين أنفسهما، وكان الأخفش كثيراً ما يخالف البصريين، وفي كتابه معاني القرآن نماذج من ذلك.

واتّخذ الخلاف صورة أخرى حينما برز المذهب الكوفيّ للوجود؛ وأصبح هذا المذهب يقف في مواجهة المذهب البصريّ، وانطبع الخلاف بطابع العصبية وحبّ الغلبة، ومن أفضل ما يمثّل ذلك ما دار بين الكسائي وسيبويه فيما يعرف بالمسألة الزنبورية [7].

وازداد الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، وتكشّفت معالمه المذهبيّة، حين التقى نحويّا المذهبين في بغداد خلال القرن الثالث، وهما المبرَّد وثعلب، اللذان كانا خير ممثّلين لمذهبيهما، فكان الخلاف على أشدّه أيّامهما، وكان لكلٍّ واحد منهما تلاميذ يدافعون عنه وينتصرون له [8]، وروي أنّ المبرَّد هجا ثعلباً بقوله:

أُقْسِـــمُ بِالْمُبْتَسِـــمِ الْعَـــذْبِ وَمُشْـتَكَى الصَّـبِّ إِلَـى الصَّـبِّ
لَـــو أَخَـــذَ النَّحْـــوَ عَـــنِ الـــرَّبِّ مَـــا زَادَهُ إِلاَّ عَمَـــى الْقَلْـــبِ

فلمَّا سمعها ثعلب تمثَّل قول الشاعر:

يَشْـــتِمُنِي عَبْـــدُ بَنِـــي مِسْـــمَعٍ فَصُـنْتُ عَنْـهُ الـنَّفْسَ وَالْعِرْضَـا
وَلَـــمْ أُجِبْـــهُ لاحْتِقَـــارِي بِـــهِ مَـنْ ذَا يَعَـضُّ الْكَلْـبَ إِنْ عَضَّـا [9]

ومن خلال ما جرى ذكره من مظاهر الخلاف وتدرّجه من المناقشات الهادئة والبعيدة عن النيل من المنافس، إلى حبِّ الغلبة والانتصار على الخصم، أستطيع القول: إنَّ هذا الخلاف بدأ يأخذ شكلا من أشكال الجدل متأثّرا بمعطيات العصر، حتى إذا وصلنا إلى القرن الرابع الهجري، نجد توسّعا في حركة التأليف اللغويّ، وأخذت أقوال النحويين ومذاهبهم تكوّن مادة خصبة فيها.

إنَّ العلماء ليسوا على درجة واحدة في تحليلهم للنصوص وفهمهم لبعض الظواهر اللغوية؛ ولذا نجدهم يختلفون في إصدار الأحكام النحوية كلّ بحسب فهمه لما هو أمامه.

وهذا الخلاف أدى إلى كثرة الآراء النحويّة، ولا يكاد الدارس لهذا العلم أن يجد مسألة تخلو من الخلاف النحويّ، والدليل على ذلك ما تعجّ به كتب النحو من خلافات، وقد صرّح بذلك عبَّاس حسن عند حديثه عن مشكلات النحو فقال: ((في مقدّمة هذه المشكلات تعدّد الآراء النحويّة في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إنَّ هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يكلّف نفسه مشقّة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنَّه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أنَّ الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أوَّليَّاته وما يجري مجرى البداءة العلميّة)) [10].

ولقد سمحت طبيعة اللغة ومرونتها، المتمثّلة في كثرة الحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، وكثرة وجوه استعمالات صيغها، وتراكيبها، وغيرها، بفتح باب الاجتهاد والاستنباط أمام علماء النحو؛ فباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه لمن أراد أن يلجه، ووجدت فيه مقوّمات الاجتهاد وشروطه، قال ابن جنّي:

((للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصّ أو ينتهك حرمة شرع)) [11]، وقال أبو حيَّان: ((ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة)) [12].

إنَّ إنعام النظر وإعمال الفكر في التراث النحويّ الضخم الذي يحمل بين طياته - كما أسلفنا - الكثير من الخلاف النحوي يعطي دارس النحو فرصةً تمكّنه من انتخاب وصياغة مادة نحوية تقوم على التيسير والتذليل.

ومن خلال ما تقدّم نحاول أن ندرس بعض مسائل الخلاف التي حصلت بين النحاة واختيار الرأي الذي فيه تيسير على المتكلّم والمتعلّم:

المسألة الأولى- الخلاف في إعراب الأسماء الستّة:

ذكر النحاة في إعراب الأسماء الستّة اثني عشر مذهبًا [13]، وسأقتصر على ذكر مذهبين منها؛ لأنَّهما – في نظري – أقواها، وهذان المذهبان هما:

1- أنَّها معربة بحركات مقدّرة على الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر؛ فإذا قلنا: جاء أبوك، فأصله "أبَوُك" فأُتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: "أبُوُك"، واستثقلت الضمّة على الواو فحذفت، وإذا قلنا: رأيت أباك، فأصله: "أبَوَك" تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلنا: مررت بأبيك، فأصله: "بأبَوِك" ثمّ أُتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت "بـأبِوِك"، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فصارت الواو ساكنة وقبلها كسرة، فانقلبت ياءً. وهو مذهب سيبويه [14] والفارسي [15] وجمهور البصريين [16].

2- أنَّ هذه الأحرف - الواو والألف والياء - نفسها هي الإعراب، وأنَّها نابت عن الحركات، وعزي هذا الرأي لقُطرب والزيّاديّ والزجّاجيّ من البصريّين [17]، وهشام من الكوفيّين [18].

وصحَّح ابن مالك الرأي الأوّل، ووصف الرأي الثاني بأنَّه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف [19].

ويستدلّ للمذهب الأوّل ((بأنَّ أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه)) [20].

ويستدلّ للمذهب الثاني بأنّ ((الإعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة)) [21].

وقد ذهب بعض النحاة إلى الرأي الأوّل، واعترض على ابن مالك في وصفه المذهب الثاني بأنَّه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلّف؛ لأنَّ ذلك يؤدّي إلى الخروج عن الأصل؛ إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، ويؤدّي إلى عدم النظير؛ إذ لا يوجد في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الستّة، ويؤدّي - أيضاً - إلى بقاء "فيك"، و"ذي مال" على حرف واحد؛ لأنّ الإعراب زائد [22].

ويبدو أنّ الرأي الثاني، وهو جعل الحروف هي الإعراب، أقرب إلى التسليم به؛ لأنّ الأخذ به فيه بعد عن تكلّف حركات مقدّرة يمكن الاستغناء عنها بالحروف أنفسها، وذلك لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان ما يقتضيه العامل [23].

وأمّا الاعتراض عليه بالخروج عن الأصل؛ فهو غير لازم؛ فإعراب جمع المؤنَّث السالم بالكسرة في حالة النصب نيابة عن الفتحة، وإعراب الممنوع من الصرف بالفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة، وإعراب الأفعال الخمسة بثبوت النون في حالة الرفع نيابة عن الضمّة، وبحذفها في حالتي النصب والجزم، نيابة عن الفتحة والسكون، كلّ ذلك فيه خروج عن الأصل، ولم يحكم عليه بالإعراب بحركات

مقدّرة بعلّة الخروج عن الأصل.

واعتراضهم بعدم النظير لا يمكن التسليم به أيضاً؛ لأنّ للمخالف أن يدعي أن ورود إعراب الأسماء الستّة بالحروف عن العرب دليل على صحّة ما ذهب إليه، وأنّ الحكم بالظاهر القريب، وهو الإعراب بالحروف، أولى من الذهاب إلى تقدير بعيد، وهو الإعراب بالحركات المقدّرة؛ وإذا ثبت عند المخالف أنَّ النقل عن العرب يقضي بأنّ الإعراب هو بالحروف؛ فلا يلزم بحجّة عدم النظير؛ لأنّ الاستدلال ((بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام الدليل لم يلتفت إليه؛ لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل هو للأنس به، لا للحاجة إليه)) [24].

كما أنّ استدلالهم بأنّ الإعراب بالحروف يؤدّي إلى إبقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد، منقوض بإمكانيّة جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة، كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدّه من نفسها [25].

المسألة الثانية- الخلاف في علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر:

الفعل المضارع المعتلّ الآخر، هو ما كان في آخره واو قبلها ضمّة، نحو: يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألف ولا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً، نحو: يَخْشَى.

وتكون علامة إعراب الفعل المضارع في حالة الرفع الضمّة المقدّرة على الواو والياء والألف، وفي حالة النصب الفتحة الظاهرة على الواو والياء والمقدّرة على الألف، وفي حالة الجزم بحذف حرف العلّة في الثلاثة [26].

وقد اختلف النحاة في علامة جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر، فذهب فريق منهم إلى أنَّ الجازم قد حذف حرف العلّة، واختاره ابن مالك [27]، والسيوطي [28].

وذهب فريق آخر إلى أنَّ الجازم قد حذف الضمّة المقدّرة، ثمَّ حُذِف حرف العلّة للتفريق بين ما هو مجزوم وما هو مرفوع، واختاره المرادي [29]، وأبو حيّان [30].

وحجّة من ذهب إلى أنّ حذف حرف العلّة هو علامة الجزم ما ذكر الرضيّ قال: ((وإنَّما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنَّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتلّ محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلاَّ حرف العلّة المشابه للحركة فحذفه)) [31].

وأيّد أبو حيّان المذهب الذي اختاره فقال: ((الذي يقتضيه النظر أنَّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، يدلّ على أنَّها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدهما- أنَّ الجازم لا يحذف إلاَّ ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنَّما علامة الرفع ضمَّة مقدّرة فيها.

والآخر- أنَّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو: يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرمي، والألف في نحو: يغشى منقلبة من أصل؛ لأنَّه من الغشيان، وقد يكون الحرف منقلبا عن حرف ملّحق بأصل، نحو: يَسْلَنْقِي [32] ويَغْرَنْدِي [33]، ماضيهما: اسْلَنْقَى واغْرَنْدَى، وهما ملحقان باحْرَنْجَمَ [34]، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملّحق بالأصليّ، فكان القياس يقتضي أنَّ يحذف الجازم الضمّة المقدّرة، وحذفت هذه الحروف لئلاَّ يلتبس المجزوم بالمرفوع؛ لكون الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا: إنَّ هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم)) [35].

ويرجّح ما اختاره أبو حيّان أنَّ بعض العرب تثبت حرف العلّة في المضارع المجزوم، ويكون علامة

جزمه حذف الحركة المقدّرة، من ذلك قراءة حمزة: ﴿ **لاَ تَخَفْ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى** ﴾ [36]، وقراءة قنبل: ﴿ **إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ** ﴾ [37]، وقول رؤبة:

إِذَا الْعَجُــوزُ غَضِــبَتْ فَطَلِّــقِ

وَلاَ تَرَضَّاهَـــــا وَلاَ تَمَلَّـــــقِ [38]

وقول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [39]

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ [40]

وقد تأوّلت هذه الشواهد تأويلات [41] هي في نظري بعيدة تصرف الظاهر القريب الذي ينبغي التسليم به؛ ولعلّ إثبات أحرف العلّة في آخر المضارع عند الجازم لغة قديمة بقيت آثارها في بعض النصوص التي وصلتنا، ومن سنن اللغات أنّها تتطور وتتجدّد.

ويبدو لي أنّ المذهب الثاني أقوى من حيث الدليل، وأنّ المذهب الأوّل أيسر للناشئة في التعليم؛ والأخذ بالأيسر لا بأس به؛ فحرف العلّة يحذف حيث حذفت الحركة، ويبقى حيث بقيت، فهو تابع لها، وجعله علامة للإعراب بدل متبوعه لا يضرّ، ما دام يوجد بوجود الحركة المقدّرة، ويحذف بحذفها.

المسألة الثالثة- الخلاف في العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد:

اختلاف النحاة في العطف على الضمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام من غير فصل على مذهبين [42]:

1- مذهب البصريين، وهو أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل بغير فصل بتوكيد أو غيره إلاَّ في الضرورة، ومثال الفصل بالتوكيد قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُم فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ** ﴾ [43]، ومثال الفصل بغير التوكيد قوله تعالى: ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ** ﴾ [44]، وقوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾ [45]، وقد يجتمع الفصل بالتوكيد وغيره نحو قوله تعالى: ﴿ **وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ** ﴾ [46].

وحجّتهم أنَّ الضمير إمَّا أن يكون مقدّرا في الفعل أو ملفوظا به، فإن كان مقدّرا في الفعل، نحو: قام وزيدٌ، فكأنَّك قد عطفت اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: قمتُ وزيدٌ، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان – أيضا – بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز [47].

2- مذهب الكوفيين، وهو جواز العطف على ضمير الرفع المتّصل من غير فصل في الاختيار.

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، فمن السماع قول تعالى: ﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى** ﴾ ﴿ **وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى** ﴾ [48]؛ أي: استوى جبريل ومحمّد عليهما السلام بالأفق الأعلى، وقول بعض العرب: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ؛ أي: سواء هو والعدم، وقول عمر رضي الله عنه: ((كنت وجارٌ لي من الأنصار)) [49]، وقول علي رضي الله عنه: ((كنت أسمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر)) [50]، وقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاً [51]

وقول جرير:

وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ [52]

وأمّا القياس فعلى الضمير المنصوب المتّصل في نحو: ضربتك وزيداً، فهو جائز باتّفاق [53].

وردّ البصريون بعض ما استشهد به الكوفيون، فقالوا في قوله تعالى: ﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى** ﴾ **وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى** ﴿ [54]؛ إنَّ الواو فيه واو الحال لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أنّ جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق، وإنَّما كان قبل ذلك يأتي النبي - صلى الله عليه وسلم - في صورة رجل [55].

أمّا شاهدا الشعر فقد تأوّلوهما على أنّهما من الشاذّ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، أو أنّهما من ضرورة الشعر، التي تجوز في النظم ولا تجوز في النثر [56].

أمّا تشبيه الضمير المرفوع المتّصل بالضمير المنصوب المتّصل فرأوا أنَّه لا وجه له بحال؛ لأنَّ الضمير المنصوب المتّصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتّصال فهو في النيّة في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتّصل؛ لأنَّه في اللفظ والتقدير بصفة الاتّصال [57].

والراجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون ولو على ضعف؛ لكثرة ما ورد من السماع، أضف إلى ذلك أنّ الشاهدين الشعريين ليس فيهما ضرورة شعرية كما ذكر البصريين؛ لإمكان نصب "زهر" في البيت الأوّل، و"أب" في البيت الثاني على المفعول معه [58].

المسألة الرابعة- الخلاف في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ:

اختلاف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب:

1- عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، نحو مررت بك وبزيدٍ، وهو مذهب جمهور البصريين.

وحجّة البصريين أنّ الضمير إذا دخل عليه حرف الجرّ اتّصل بالحرف وصارا كالشيء الواحد؛ فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنَّك قد عطفت الاسمَ على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز [59].

2- جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ، نحو: مررت بك وزيدٍ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش، واختيار الشلوبين وابن مالك.

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بوروده في السماع نثرا ونظما، فمثال النثر قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ** ﴿ [60]، ومثال النظم قول الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [61]

إلى غير ذلك من الأدلّة [62].

وردّ ما ذهب إليه الكوفيّون بتأويل ما استشهدوا به، فقيل: إنّ "الأرحام" ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور، وإنَما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً** ﴿ [63]، أو: إنّ "الأرحام" مجرور بباء مقدّرة، غير ملفوظ بها، والتقدير: وبالأرحام، فحذفت؛ لدلالة الأولى عليها [64].

وقالوا في قول الشاعر: إنّه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"، أو أنَّه من الشاذ الذي لا يقاس عليه [65].

3- جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ إذا أكّد الضمير، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وحاصل كلام الفرّاء [66].

وحجّتهم في ذلك القياس على العطف على ضمير الفاعل إذا أكّد، بجامع شدّة الاتّصال بما يتّصلان به [67].

وردّ هذا الرأي ((بأوجه منها أنّ الضمير المجرور أشدّ اتّصالا من ضمير الفاعل؛ بدليل أنَّ ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله ... فلم يؤثّر توكيدُه جوازَ العطف)) [68]؛ وذلك لوجود الفارق مع القياس.

ولعلّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكثرة الشواهد على ذلك، ورجّحه أبو حيّان بتصرّف العرب في العطف عليه، فتارة يعطف عليه بالواو، وتارة بـ"بل"، وتارة بـ"أو"، وتارة بـ"أم"، وإن كان الأكثر أن يعاد الجارّ [69].

وفي الختام إنَّ النظر إلى رأي فريق من النحاة وطرح ما سواه من الآراء، وعدم الاعتداد بها وجعلها نسياً منسياً يضيع علينا فرصة ثمينة لصياغة مادة تقوم على التيسير والتذليل.

ففي مجال النحو - مثلاً - لنا أن نختار منهج الكوفيين في بعدهم في بعض المواضع عن التقدير، ومثال ذلك ذهابهم إلى أنَّ لام "كي" التي يقصد بها لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع من غير تقدير "أن"، نحو: جئتك لتكرمني؛ لأنَّها قامت مقام "كي"، وكما أنَّ "كي" تنصب الفعل؛ فكذلك ما قام مقامها [70].

وفي مجال التراكيب - مثلاً - نرى من يمنع في سعة الكلام الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف [71]، وإذا أخذنا بهذا الرأي حرمنا العديد من الكتَّاب من هذا التركيب الذي انتشر على أقلامهم في عصرنا، فمثلاً يقال: إعداد وتقديم فلان بن فلان، دراسة وتحقيق فلان بن فلان، تأليف وإخراج فلان بن فلان، في الوقت الذي يمكننا فيه من تصحيح مثل هذه التراكيب والحكم عليها بالصواب من خلال مطالعتنا لآراء النحاة، وقراءتنا في مسائل الخلاف بينهم؛ فيمكن أن يصحّح هذا الأسلوب بالاعتماد على رأي الكوفيّين الذين يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام بغير الظرف والجارّ والمجرور [72]، وعليه قول الفرزدق:

يَا مَنْ يَرَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [73]

وخرّج سيبويه هذا البيت على حذف المضاف إليه؛ أي: بين ذراعي الأسد وجبهته، وجعل ذلك مخصوصاً بضرورة الشعر [74]، وخرّجه الفرّاء - أيضاً - على ذلك، مبيّناً أنّ الشيئين إذا كانا يصطحبان يجوز الفصل بينهما في التركيب الإضافي بالمعطوف، قال: ((وإنَّما يجوز هَذَا في الشيئين يَصْطحبَان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهَمٍ، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ، ولا يجوز في الشيئين يتباعَدان، مثل: الدار والغلام، فلا تُجيزنّ: اشتريت دارَ أو غلام زيد، ولكن عَبْدَ أَوْ أَمَةَ زَيدٍ، وعينَ أو أُذُن، ويد أو رِجْلَ، وما أشبهه)) [75].

وفي مجال الصيغ - مثلا - نجد في رأي الكوفيين توسعة وإثراء للغة؛ وذلك حين جوّزوا أن تجمع الصفات التي على وزن "أفعل" الذي مؤنّثه "فعلاء"، كأخضر، وخضراء، والتي على وزن "فعلان" الذي مؤنّثه "فعلى"، كسكران، وسكرى، جمع مذكر سالم ومؤنّث سالم، فيقال: أخضرون، وأخضرات، وسكرانون، وسكرانات، بخلاف البصريين الذين يمنعون ذلك [76].

وفي مجال الأدوات - مثلا - نجد الكوفيين أضافوا عدداً من الأدوات أهملها البصريون نتيجة تتبعهم لهجات القبائل، أو أضافوا معانيَ جديدة لها، فمن الأدوات التي أضافوها أداة الشرط "أَنْ" بفتح الهمزة وسكون النون وأعطوها حكم "إِنْ" بكسر الهمزة وسكون النون، وقد رجَّح ابن هشام هذا الرأي بثلاثة أمور:

1- توارد المفتوحة والمكسورة على المحلِّ الواحد والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا** ﴾ [77].

2- مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول عبّاس بن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [78]

3- عطفها على "إِنْ" المكسورة في قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْ تَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ [79]

الرواية بكسر "إِنْ" الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطف المفرد على الجملة [80].

ومن الأدوات التي أضافوا لها معنًى جديداً "هل"، فقد أجازوا أن تكون بمعنى "قد"، وقد فسَّر الكسائي والفرَّاء قوله تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً** ﴾ [81]، بقد أتى، ووافقهم المبرّد من البصريين [82].

والله الموفّق والمستعان

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدنيّ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - لأحمد بن محمّد البنّا - وضع حواشيه أنس مهرة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1، 1419 هـ ، 1998م.

- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي - تحقيق الدكتور محمّد عبد المنعم خفاجي - دار الجيل - بيروت ، القاهرة ، تونس - ط 1 ، 1424 هـ ، 2004 م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيّان الأندلسيّ - تحقيق وتعليق الدكتور رجب عثمان شعبان – مكتبة الخانجيّ - القاهرة - ط 1، 1418 هـ ، 1998 م .

- الأشباه والنظائر في النحو - لجلال الدين السيوطيّ - دار الكتب العلمية - بيروت - لا ط ، لا ت.

- الاقتراح في علم أصول النحو - لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعيّ - دار الكتب العلميّة - بيروت - ط 1، 1418 هـ ، 1998 م.

- ألفية ابن مالك - لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك - دار السلام - القاهرة - ط 1 - 1422 هـ ، 2002 م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة - للوزير جمال الدين القفطي - تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة - مؤسّسة الكتب الثقافية - بيروت - ط 1 ، 1406 هـ ، 1986 م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين - لأبي البركات الأنباريّ - تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمّد - مكتبة الخانجيّ - القاهرة - ط 1 ، 2002 م.

- الإيضاح - لأبي علي الفارسيّ - تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان - عالم الكتب - بيروت - ط 2 ، 1416 هـ ، 1996 م.

- الإيضاح في علل النحو - لأبي القاسم الزجّاجيّ - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار النفائس - ط 6 ، 1416 هـ ، 1996 م.

- البحر المحيط في التفسير - لأبي حيّان الأندلسيّ - دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض - دار الكتب العلميّة - بيروت - ط 1 ، 1422 هـ ، 2001 م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة – لجلال الدين السيوطيّ - تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصريّة - صيدا ، وبيروت - لا ط ، لا ت.

- تاج العروس من جواهر القاموس - لمحمّد مرتضى الزبيديّ - منشورات دار مكتبة الحياة - لا ط ، لا ت.

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لأبي حيّان الأندلسي - تحقيق الدكتور حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - وكنوز إشبيليا الرياض - ط 1، 1426 هـ ، 2005 م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن على سليمان - دار الفكر العربي - القاهرة - ط 1 ، 1422 هـ ، 2001 م.

- ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين - لمحمّد حسنين صبره - دار الهاني للطباعة – القاهرة - لا ط - 1413 هـ، 1993 م.

- جامع بيان العلم وفضله - لأبي عمر يوسف بن عبد البر - تحقيق أبي الأشبال الزهيري - دار ابن الجوزي - لا ط ، لا ت.

- جامع الدروس العربيّة - للشيخ مصطفى الغلاييني - المكتبة العصريّة - صيدا، وبيروت - ط 36 ،

1419 هـ ، 1999 م.

- الجمل في النحو - لأبي القاسم الزجّاجي - تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد - 1405 هـ ، 1985 م.

- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك - للصبّان - تحقيق محمود بن الجميل - مكتبة الصفا - القاهرة - ط 1 ، 1423 هـ ، 2002 م.

- الحجّة للقرّاء السبعة - لأبي علي الفارسي - تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي - دار المأمون للثراث - دمشق، وبيروت - لا ط ، لا ت.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم أحمد الأصفهاني - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 ، 1409هـ ، 1988 م.

- الخصائص - لا بن جنّي - تحقيق محمّد عليّ النجّار - المكتبة العلميّة - لا ب، لا ط، لا ت. (مصوّرة عن طبعة مطبعة دار الكتب المصريّة 1376 هـ ، 1957 م ، القاهرة).

- الدرس النحوي في بغداد - للدكتور المهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت - ط2 - 1987 م .

- ديوان جرير – لا تح – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لا ط – 1406 هـ ، 1986 م.

- ديوان رؤبة بن العجّاج - جمع وتحقيق وليم بن الورد - دار بن قتيبة للنشر والتوزيع - الكويت - لا ط - لا ت.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة – قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمّد – دار الكتاب العربي – بيروت – ط 2 – 1416 هـ ، 1996 م.

- السبعة في القراءات – لابن مجاهد – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – لا ط ، 1972 م.

- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك (مطبوع مع حاشية الصبّان) - تحقيق محمود بن الجميل - مكتبة الصفا - القاهرة - ط 1 ، 1423 هـ ، 2002 م.

- شرح التسهيل – لابن مالك وابنه – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد، والدكتور محمّد بدوي المختون – هجر – ط 1 ، 1410 هـ ، 1990 م .

- شرح جمل الزجّاجي - لابن خروف - تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمّد عمر عرب - مطابع جامعة أم القرى - مكّة المكرّمة - لا ط ، 1419 م.

- شرح الرضيّ على الكافية – للرضيّ – نشره يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط 2 ، 1996 م.

- شرح ابن عقيل - لعبد الله بن عقيل - تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصريّة - صيدا، وبيروت - لا ط ، 1415 هـ ، 1995 م.

- طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر الزبيدي - تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر - ط 2 ، 2009 م.

- الكتاب (كتاب سيبويه) – لسيبويه – تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون – دار الجيل – بيروت – ط 1 ، 1411 هـ ، 1991 م.

- لسان العرب - لابن منظور - مراجعة وتصحيح نخبة من الأساتذة المتخصّصين - دار الحديث - القاهرة - لا ط ، 1427 هـ ، 2006 م.

- مجالس العلماء – لأبي القاسم الزجّاجي – تحقيق عبد السلام محمّد هارون – الكويت - مطبعة حكومة الكويت – ط 2 مصورة ، 1984 م.

- المسائل البصريات - لأبي على الفارسي - تحقيق الدكتور محمّد الشاطر أحمد محمّد - القاهرة - 1405 هـ ، 1985 م.

- مسائل خلافية في النحو – لأبي البقاء العكبري – حقَّقه وجمع إليه الدكتور عبد الفتّاح سليم – مكتبة الآداب – القاهرة – لاط ، 1425 هـ ، 2004 م.

- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة – لإميل بديع يعقوب – دار الكتب العلميّة – بيروت – ط 1 ، 1413 هـ ، 1992 م .

- المقتصد في شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - دار الرشيد للنشر - العراق - لا ط ، 1982 م.

- النشر في القراءات العشر – لابن الجزريّ – قدّم له صاحب الفضيلة عليّ محمّد الضبّاع – دار الكتب العلمية – بيروت - لا ط ، لا ت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – لجلال الدين السيوطيّ – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرّم – مؤسّسة الرسالة – بيروت – ط 2 ، 1407 هـ ، 1987 م.

هوامش البحث

1- هود: 118.
2- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ 532/1.
3- انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهانيّ 332/6.
4- نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباريّ ص 32.
5- أخبار النحويّين البصريّين للسيرافيّ ص 94.
6- انظر مجالس العلماء للزجّاجيّ ص 1، 4 ؛ وطبقات النحويين واللغويين للزبيديّ ص 43، 44.
7- انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 85/3، 86.
8- انظر الدرس النحوي في بغداد للمهدي المخزومي ص 57، 58.
9- انظر إنباه الرواة للقفطيّ 175/1، 248/3 ؛ وبغية الوعاة للسيوطيّ 397/1.
10- نقلاً عن ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين صبره ص 18.
11- الخصائص لابن جنّي 189/1.
12-البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4.
13- انظر الإنصاف للأنباري 17/1، 18 ؛ وهمع الهوامع للسيوطيّ 123/1 وما بعدها.
14- لم يصرح فيه سيبويه برأي، ونسب إليه هذا الرأي استنباطاً من بعض ما جاء في كتابه. انظر شرح جمل الزجّاجيّ لابن خروف 265/1.
15- انظر المسائل البصريات للفارسيّ 852/2. وذهب في إيضاحه ص 73، 74 إلى أنّ إعرابها بالحروف بدلاً من الحركات. وانظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجانيّ 102/1، 103.
16- انظر الإنصاف للأنباريّ 17/1 ؛ وارتشاف الضرب لأبي حيَّان 837/2.
17- انظر الجمل للزجّاجيّ ص 3، 4 ؛ وارتشاف الضرب لأبي حيَّان 837/2 ؛ وهمع الهوامع للسيوطيّ 123/1.
18- انظر ارتشاف الضرب لأبي حيَّان 837/2 ؛ وهمع الهوامع للسيوطيّ 124/1. وذكر الأشمونيّ أنَّ هذا الرأي لهشام في أحد قوليه. انظر شرح الأشمونيّ 135/1.
19- انظر شرح التسهيل لابن مالك 43/1، 49 ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 313/1، 314
20- همع الهوامع للسيوطيّ 124/1 ؛ وانظر الإنصاف للأنباريّ 21/20/1.
21- شرح التسهيل لابن مالك 43/1 ؛ وانظر همع الهوامع للسيوطيّ 124/1.
22- انظر توضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 314/1.
23- انظر حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ 135/1، 136.
24- الاقتراح للسيوطيّ ص 104.
25- انظر حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ 135/1، 136.
26- انظر شرح ابن عقيل 82/1 وما بعدها.
27- انظر شرح التسهيل لابن مالك 55/1 ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 350/1.
28- انظر همع الهوامع للسيوطيّ 178/1.
29- انظر توضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 350/1.
30- انظر ارتشاف الضرب لأبي حيَّان 848/2.
31- شرح الرضي على الكافية 25/4.
32- ((اسْلَنْقَى: نام على ظهره)). لسان العرب لابن منظور (سلق) 654/4.

33- ((اغرَنْداهُ و اغرَنْدَى عليه إذا عَلاَه بالشَّتْم، والضَّرْبِ، والقَهْر، وغَلَبَهُ)). تاج العروس للزبيديّ (عرد) 466/8.
34- ((احرنجم الرجل: أراد الأمر ثمَّ كذَّب عنه، واحرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض)). لسان العرب لابن منظور (حرجم) 383/2.
35- التذييل والتكميل لأبي حيَّان 200/1 ؛ وانظر همع الهوامع للسيوطيّ 178/1.
36- طه: 77. وانظر القراءة في الحجّة للقرَّاء السبعة لأبي علي الفارسيّ 239/5 ؛ والبحر المحيط لأبي حيّان 245/6.
37- يوسف: 90. وانظر القراءة في النشر لابن الجزريّ 187/2 ؛ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطيّ ص 335.
38- البيتان من مشطور الرجز، وهما في ملحق ديوانه ص 179 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 1216/3. والشاهد فيهما قوله: "ولا ترضَّاها"، حيث أثبت حرف العلّة الألف في "ترضّاها" مع وجود الجازم.
39- البيت من الوافر، وهو له في لسان العرب لابن منظور (أتى) 71/1 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 246/1. والشاهد فيه قوله: "ألم يأتيك"، حيث أثبت حرف العلّة وهو الياء في "يأتيك" مع وجود الجازم.
40- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف للأنباريّ ص 19 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 550/1. والشاهد فيه قوله: "لم تهجو"، حيث أثبت حرف العلّة وهو الواو في "تهجو" مع وجود الجازم.
41- قيل: إثبات هذه الحروف مع الجازم مختصّ بالضرورة ويردّ بورده في النثر، وقيل: الحروف الثابتة مع الجازم ليست هي لام الفعل بل حذف الجازم تلك الحروف وهذه حروف إشباع، تولّدت عن الحركة التي قبلها. انظر ارتشاف الضرب لأبي حيَّان 849/2 ؛ وهمع الهوامع للسيوطيّ 179/1.
42- انظر الإنصاف للأنباري 474/2.
43- الأنبياء: 54.
44- الرعد: 25.
45- الأنعام: 149.
46- الأنعام: 92.
47- انظر الإنصاف للأنباري 477/2 ؛ ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص 123 ؛ وحاشية الصبَّان على الأشموني 168/2.
48- النجم: 6، 7.
49- الحديث في صحيح البخاري 197/2، كتاب (المظالم والغصب)، باب (الغرفة والعلية المشرفة في السطوح وغيرها)، رقم الحديث (2468).
50- الحديث في صحيح البخاري 13/3، 14، كتاب (فضائل أصحاب النبي)، باب (قول الرسول صلى الله عليه وسلم: لو كنت متّخذا خليلاً)، رقم الحديث (3677).
51- البيت من الخفيف، وهو في ديوانه ص 305 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 658/2. والشاهد فيه قوله: "أقبلت وزهر"، حيث عطف "زهر" على الضمير المرفوع في "أقبلتْ".
52- البيت من الكامل، وهو في ديوانه ص 362 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 643/2. والشاهد فيه قوله: "ما لم يكن وأب"، حيث عطف "أب" على الضمير المرفوع في "يكن".
53- انظر الإنصاف للأنباري 475/2 وما بعدها.
54- النجم: 6، 7.
55- انظر الإنصاف للأنباري 477/2 ؛ وهمع الهوامع للسيوطي 268/5.

56- انظر الإنصاف للأنباري 477/2.
57- انظر السابق 477/2، 478.
58- انظر شرح التسهيل لابن مالك 374/3 ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1024/2.
59- انظر الإنصاف للأنباري 466/2.
60- النساء: 1. وهي قراءة حمزة انظر السبعة لابن مجاهد ص 226 ؛ والنشر لابن الجزريّ 247/2.
61- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب لسيبويه 383/2 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب 107/1. والشاهد فيه قوله: "فما بك والأيام"، حيث عطف "الأيام" على الضمير المجرور الكاف في "بك".
62- انظر الإنصاف للأنباري 463/2، وما بعدها.
63- النساء: 1.
64- انظر الإنصاف للأنباري 467/2.
65- انظر السابق 472/2.
66- انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1026/2، 1027.
67- انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1026/2، 1027 ؛ وحاشية الصبّان على شرح الأشموني 171/3.
68- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني 171/3.
69- انظر ارتشاف الضرب لأبي حيّان 2014/4.
70- انظر الإنصاف للأنباريّ ص 461 وما بعدها.
71- انظر البسيط لابن أبي الربيع 889/2، 890.
72- انظر الإنصاف للأنباري ص 347 وما بعدها.
73- البيت من المنسرح، وهو له في الكتاب لسيبويه 180/1 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 257/1. وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: "بين دراعي وجبهة الأسد"، حيث فصل بين المضاف وهو "دراعي" والمضاف إليه وهو "الأسد" بالمعطوف وهو "جبهة".
74- انظر الكتاب لسيبويه 180/1.
75- معاني القرآن للفرَّاء 4/3.
76- انظر النحو الوافي لعبّاس حسن 143/1.
77- المائدة: 3. وقراءة الكسر لأبي عمرو وابن كثير، وقراءة الفتح لباقي السبعة. انظر التيسير لأبي عمرو الداني ص 98.
78- البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص 128؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 516/1. والشاهد فيه قوله: "أمَّا"؛ لأنَّها في الأصل "لأن كنت" أو "أأن كنت".
79- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام 221/1 ؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 357/1. والشاهد فيه قوله: "وأمَّا"؛ لأنَّها في الأصل "وإن كنت".
80- انظر مغني اللبيب لابن هشام 218/1 وما بعدها ؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمد حسنين ص 70 وما بعدها.
81- الإنسان:1.
82- انظر معاني القرآن للفرّاء 213/3 ؛ والمقتضب للمبرّد 43/1، 289/3 ؛ ومغني اللبيب لابن هشام 335/4 ؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين ص 72.